القاهرة في: ٢٨ مارس ٢٠٢٤

السيد الأستاذ / رئيس مجلس الإدارة

بنـك

تحية طيبة وبعد،

في إطار حرص البنك المركزي على تطبيق أفضل الممارسات الدولية لإدارة المخاطر بما يدعم سلامة واستقرار القطاع المصرفي المصري، وعملاً على إرساء إطار فعال متكامل لاختبارات التحمل التي تلتزم البنوك بإجرائها لدى إعداد تقرير التقييم الداخلي لكفاية رأس المال وبهدف تقييم مدى قدرة ومرونة البنوك في التعامل مع المخاطر المختلفة، **فقد قرر مجلس إدارة البنك المركزي بجلسته المنعقدة في ١٩ مارس ٢٠٢٤ ما يلي:**

إصدار التعليمات الرقابية المُرفقة بشأن "المتطلبات الخاصة بتقرير اختبارات التحمل للبنوك"، مع الالتزام بها لدى إعداد اختبارات التحمل بتقرير التقييم الداخلي لكفاية رأس المال، وموافاة البنـك المركـزي بـالتقرير المُشار إليه بشكل سنوي خـلال مـدة أقصـاها ٩٠ يـوم مـن تـاريخ انتهـاء السـنة الماليـة، وذلك بدءاً من نـهاية السنة المالية لعام ٢٠٢٤".

برجاء التكرم بالتنبيه نحو الالتزام التام بالتعليمات المرفقة.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،،

حسن عبد الله

المتطلبات الخاصة بتقرير

اختبارات التحمل للبنوك

فهرس المحتويات

مقدمة..... ٢

١- نطاق التطبيق..... ٢

٢- تعريفات عامة..... ٢

٣- أهـداف اختبـــارات التحمل..... ٤

٤- متطلبات برامج اختبارات التحمل..... ٤

٥- اختبارات التحمل وفقاً لأنواع المخاطر..... ٦

٦- اختيار السيناريوهات والمنهجيات..... ٩

٧- مراجعة وتقييم برامج اختبارات التحمل..... ٩

٨- متطلبات الحوكمة فيما يخص برامج اختبارات التحمل..... ١٠

٩- متطلبات البنك المركزي المصري فيما يتعلق باختبارات التحمل..... ١١

مقدمة

تعتبر اختبارات التحمل أحد أهم أدوات إدارة المخاطر التي تُستخدم في تقييم قدرة البنك على مواجهة الصدمات والأزمات في ظل الظروف غير المواتية، لذا أصبح من الضروري أن يتوافر لدى كافة البنوك برامج شاملة وتفصيلية لاختبارات التحمل، وقد تم إعداد هذه التعليمات في ضوء أفضل الممارسات الدولية ووفقاً لأحكام قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي الصادر بالقانون رقم ١٩٤ لسنة ٢٠٢٠، وذلك بهدف تعزيز الدور الرقابي للبنك المركزي المصري وبما يحقق الاستقرار المالي من خلال تقييم الملاءة المالية وموقف السيولة لدى البنوك ومدى قدرتها ومرونتها على التعامل مع المخاطر بافتراض ظروف ضاغطة وأزمات والتي يتم تقييمها من خلال برامج اختبارات التحمل. حيث تساهم نتائج تلك الاختبارات في اتخاذ القرارات الاستباقية المناسبة بشأن الإطار العام للمخاطر وكذا استراتيجية البنك وخطة العمل، كما أنها تلعب دوراً أساسياً في تطوير خطط الطوارئ واستمرارية الأعمال وخطط التعافي، إلى جانب تعزيز الإجراءات والتدابير الاحترازية في مواجهة الصدمات والأزمات المفاجئة، كما تساعد البنوك في تقدير المتطلبات المستقبلية لرأس المال والسيولة لمواجهة المخاطر المختلفة.

هذا، مع الإشارة إلى أن هذه التعليمات تحدد إطار عام لاختبارات التحمل التي يتم إجرائها من قبل البنوك بصفة دورية كجزء من عملية إدارة المخاطر، وعليه، يتم الالتزام بهذه التعليمات وخاصة فيما يتعلق بالمتطلبات الواردة بالبند رقم (٩) لدى اعداد الجزء الخاص باختبارات التحمل بتقرير التقييم الداخلي لكفاية رأس المال، وموافاة البنك المركزي بهذا التقرير بشكل سنوي.

١-نطاق التطبيق

تسري هذه التعليمات على جميع البنوك المسجلة لدى البنك المركزي المصري– شاملة فروع البنوك الأجنبية – وذلك على النحو الآتي:

١-١ **على أساس فردي (شاملاً فروع البنك في الداخل والخارج):** بالنسبة للبنوك التي ليس لها مجموعة مصرفية[١].

١-٢ **على أساس فردي ومجمع**: بالنسبة للبنوك التي لديها مجموعة مصرفية.

٢-تعريفات عامة

يقصد في تطبيق أحكام هذه التعليمات بالعبارات التالية المعنى المبين قرين كل منها:

٢-١ **اختبارات التحمل** – أحد أدوات إدارة المخاطر التي يتم استخدامها لقياس تأثير الصدمات والظروف غير المواتية على استمرارية أعمال البنك ومن ثم قياس مدى قدرته على مواجهة المخاطر والصدمات.

٢-٢ **اختبارات الحساسية – تطبيق صدمة ما على متغير واحد** مع بقاء باقي المتغيرات ثابتة، وتُعطي هذه الاختبارات تقييما مبدئياً عن مدى حساسية المركز المالي للبنك لعامل مخاطر معين.

[١] المجموعة المصرفية: تشمل البنك وكافة فروعه في الداخل والخارج وكافة الشركات المالية الأخرى (باستثناء شركات التأمين) التي يملك فيها البنك (أو البنك وأطرافه المرتبطة) نسبة ملكية تزيد عن ٥٠ % من حقوق المساهمين أو أي نسبة تمكنه من السيطرة على ذلك الكيان، وذلك وفقا لما ورد بالتعليمات الصادرة بتاريخ ٢٤ ديسمبر ٢٠١٢ بشأن الحد الأدنى لمعيار كفاية رأس المال في إطار تطبيق مقررات بازل.

٢-٣ **اختبارات السيناريوهات – تطبيق عدة صدمات على عدة متغيرات** في ذات الوقت أخذاً في الاعتبار افتراضات محددة وتكون مبنية على أساس تاريخي و/أو افتراضي كما يأتي:

٢-٣-١ **اختبارات السيناريوهات التاريخية**: تعتمد على أحداث السوق الجوهرية التي وقعت في الماضي وهذه النوعية من الاختبارات لا تأخذ بعين الاعتبار المخاطر المستقبلية غير المعروفة.

٢-٣-٢ **اختبارات السيناريوهات الافتراضية**: تعتمد على وضع سيناريوهات افتراضية لظروف استثنائية معاكسة، ذات احتمالية حدوث منخفضة ولكن ممكنة الحدوث، وتأخذ هذه الاختبارات في الاعتبار المخاطر المستقبلية غير المتعارف عليها من قبل (على سبيل المثال: المخاطر المصاحبة للمنتجات الجديدة).

٢-٤ **اختبارات التحمل العكسية** – يتم في هذا الاختبار إعداد سيناريوهات من خلال افتراض حدوث نتائج سلبية لاستنتاج الافتراضات التي يُمكن أن تؤدي إلى هذه النتائج، مثال على ذلك إعداد سيناريوهات تؤدي إلى حدوث تجاوزات في بعض النسب الرقابية (نسبة كفاية رأس المال، نسب السيولة،...) عن الحدود المقررة.

٢-٥ **إعداد سيناريوهات** – عملية تصور التطورات والظروف غير المواتية المحتمل حدوثها والافتراضات التي قد تؤثر سلباً على المركز المالي للبنك خلال فترة زمنية مفترضة.

٢-٦ **إمكانية حدوث السيناريوهات** – تشير إلى مدى واقعية السيناريو المُصمم، بحيث تتماشى الافتراضات مع الموقف الحالي للمتغيرات المالية والاقتصادية أخذاً في الاعتبار الأحداث التاريخية ومدى احتمالية تحقق السيناريو فعلياً بناءً على الظروف الاقتصادية المتغيرة والتي تنعكس على تنوع ومدى شدة المخاطر المحيطة بالبنك، وليس فقط بناءً على التقلبات والأحداث التاريخية.

٢-٧ **مخاطر النماذج** – الخسائر التي قد تنشأ نتيجة اعداد أو استخدام نماذج غير دقيقة بشكل كافٍ حال اعداد تلك النماذج بافتراض ثبات واستقرار الافتراضات والبيانات المستخدمة، في ظل ظروف قد تكون غير مستقرة (تغيرات أسعار الفائدة، التعثر في السداد، فروق الأسعار...الخ) مما قد يؤثر على صحة النتائج المتوقعة لتلك النماذج، أخذاً في الاعتبار ضرورة التقييم الدوري لدقة نماذج القياس من خلال مقارنة النتائج التي أسفر عنها النموذج مع النتائج الفعلية لذات الفترة الزمنية.

٢-٨ **مخاطر العدوى والانتشار السريع** – المخاطر المالية التي قد تمثل تهديداً لاستمرارية أعمال البنك وما قد ينتج عنها من تأثير على البنوك الأخرى أو النظام المالي ككل.

٢-٩ **المخاطر الاستراتيجية** – الآثار السلبية على كل من أرباح البنك ورأس ماله نتيجة سياسات أو قرارات العمل الخاطئة، أو التطبيق غير السليم للقرارات المتخذة، أو التغير في بيئة العمل، أو الإخفاق في الاستجابة السريعة للمتغيرات التي تطرأ على البيئة المحيطة.

٣-أهـداف اختبـــارات التحمل

تعتبر اختبارات التحمل عنصراً هاماً في إدارة المخاطر، ويهدف تطبيقها إلى ما يأتي:

٣-١ إجراء تقييم ذو نظرة مستقبلية للمخاطر بهدف توقع مدى تأثير التطورات السلبية على الموقف المالي للبنك إما نتيجة لتغيرات داخل البنك أو نتيجة تغيرات خارجية متعلقة بالبيئة الاقتصادية التي يمارس فيها البنك أنشطته.

٣-٢ المساهمة في تحديد مستوى رأس المال المطلوب وإدارة مخاطر السيولة.

٣-٣ توفير البيانات والمعلومات اللازمة لمجلس إدارة البنك لتعزيز القرارات الاستراتيجية الواجب اتخاذها بشأن تحديد أنواع ومستويات المخاطر، وكذا تحديد المخاطر الكامنة وإعادة النظر في الحدود المقبولة لها.

٣-٤ المساهمة في تطوير أساليب تخفيف المخاطر وخطط الطوارئ واستمرارية الأعمال وكذا خطط التعافي.

٣-٥ تعميم ثقافة إدارة المخاطر على كافة إدارات البنك بما يساهم في تعزيز القدرة على التعامل مع الظروف غير المواتية والأزمات.

٣-٦ تبني نظم وإجراءات حوكمة إدارة المخاطر بما يدعم الاستجابة السريعة حال تعرض البنك للصدمات والأزمات.

٣-٧ تعزيز التواصل الداخلي والخارجي للبنك، وعلى الأخص مع الجهات الأجنبية المناظرة والبنوك والأطراف الأخرى ذوي الصلة.

٤-متطلبات برامج اختبارات التحمل

٤-١ يجب أن يكون لدى البنوك سياسات معتمدة من قبل مجلس الإدارة، وكذا إجراءات عمل مكتوبة لبرامج اختبارات التحمل يتم اعتمادها من اللجنة التنفيذية المختصة ورفعها إلى لجنة المخاطر، كما يجب توثيق الافتراضات المستخدمة ونتائج اختبارات التحمل مع مراجعة تلك الافتراضات بشكل دوري في ضوء التغيرات الهامة، مثل تلك التي تؤثر على درجة تعقد الأنشطة المصرفية والبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات وظروف السوق والبيئة الاقتصادية.

٤-٢ على البنوك إعداد وتطبيق برامج اختبارات التحمل بشكل دوري على أن يتم موافاة البنك المركزي بالتقرير الخاص ببرامج اختبارات التحمل المعد بصفة سنوية أو كلما تطلب الأمر ذلك (وفقاً لما سيرد بالبند ٩)، على أن يراعى لدى تصميم برامج اختبارات التحمل وجهات النظر المختلفة من كافة القطاعات المعنية بالبنك وعلى الأخص قطاعي المخاطر والخزانة.

٤-٣ يتعين على البنوك استخدام مجموعة من الأساليب التي تهدف إلى تحقيق تغطية شاملة لكافة المخاطر مع إيلاء عناية خاصة للمخاطر الجوهرية وعوامل المخاطر الأخرى ذات الصلة، بما في ذلك الأساليب الكمية والنوعية لدعم إدارة المخاطر واتخاذ القرارات الاستراتيجية السليمة من قبل مجلس الإدارة.

٤-٤ يجب أن يتوافر لدى البنك بنية تحتية مناسبة لتطبيق برامج اختبارات التحمل، على أن تتصف بالمرونة الكافية لإجراء اختبارات التحمل المختلفة وأية متطلبات إضافية أو جديدة، وبما يضمن سهولة تجميع البيانات وكذا امكانية استرجاع نتائج الاختبارات بهدف المقارنة بين فترات محددة وإعداد التقارير اللازمة لاطلاع مجلس الإدارة والإدارة العليا متى تطلب الأمر ذلك.

٤-٥ يجب أن تغطي برامج اختبارات التحمل كل من **اختبارات الحساسية** و**اختبارات السيناريوهات** لتشمل كافة المخاطر الجوهرية التي قد يتعرض لها البنك.

٤-٦ يجب تزويد برامج اختبارات التحمل بالبيانات الدقيقة في الوقت المناسب، بما يتناسب مع أهداف الاختبارات المطبقة وذلك لضمان تحديد المخاطر الجوهرية التي قد يتعرض لها البنك بما يضمن صحة نتائج تلك الاختبارات.

٤-٧ يتعين أن تتناسب برامج اختبارات التحمل مع حجم وطبيعة البنك، ومدى تعقد أنشطته ونماذج أعماله، والمخاطر التي يتعرض لها، وعليه، يجب أخذ العوامل التالية في الاعتبار كحد أدنى عند اجراء اختبارات التحمل:

٤-٧-١ إجمالي حجم أصول البنك وشركاته التابعة، وذلك في نطاق الرقابة المجمعة.

٤-٧-٢ استراتيجية وخطة عمل البنك ومدى اتساقها مع هيكله التنظيمي.

٤-٧-٣ سياسة المخاطر، متضمنة مستوى المخاطر المقبول للبنك.

٤-٧-٤ هيكل الملكية وكذلك الهيكل التمويلي للبنك.

٤-٧-٥ تصنيف المحفظة الائتمانية للبنك من حيث طبيعة العملاء سواء أفراد أو مؤسسات أو شركات صغيرة ومتوسطة، أو هيئات حكومية، ومن حيث القطاعات الاقتصادية، والأنشطة المالية غير المصرفية،...الخ.

٤-٧-٦ مقدمي خدمات التعهيد، وما يقومون به من إجراءات وخدمات وأنشطة وكذلك قنوات التوزيع الخاصة بهم.

٤-٧-٧ نظم تكنولوجيا المعلومات القائمة بالبنك، وخطط الطوارئ واستمرارية الأعمال المتعلقة بها.

٤-٨ يجب أن تتكامل اختبارات التحمل مع ثقافة إدارة المخاطر بالبنك والسياسة المطبقة من خلال تقديم التوصيات والمقترحات والإجراءات التصحيحية اللازمة، بما يضمن استمرارية أعمال البنك في ظل الظروف غير المواتية.

٤-٩ يجب تضمين برامج اختبارات التحمل سيناريوهات تتدرج من حيث درجة شدتها على أن تتضمن سيناريوهات شديدة الحدة (مثل فترات الركود الحاد والمستمر، كوارث طبيعية ضخمة...الخ)، وذلك لتقييم مدى قدرة البنوك على الاستجابة السريعة خلال إطار زمني مناسب، مع إيلاء عناية خاصة لمخاطر السيولة والتمويل التي قد تهدد استمرارية أعمال البنك.

٤-١٠ يجب تضمين برامج اختبارات التحمل السيناريوهات المرتبطة باختبار خطط التعافي، والتي تتضمن أحداث جسيمة من شأنها تهديد استمرارية أعمال البنك، مع مراعاة مراجعة وتحديث خطط التعافي بشكل دوري في ضوء نتائج تلك الاختبارات.

٤-١١ يتعين إجراء اختبارات التحمل العكسية لتحديد سيناريو أو مجموعة من السيناريوهات التي قد تؤثر سلباً على استمرارية أعمال البنك (مثال: التأثير السلبي على سمعة البنك، الزيادة السريعة في نسبة القروض غير المنتظمة، الهجمات السيبرانية، .... إلخ) ويتم تحديد التدابير والإجراءات الواجب اتخاذها في هذا الشأن، بما قد يستلزم إعادة تقييم مستوى المخاطر المقبول من قبل مجلس إدارة البنك.

٤-١٢ في حالة الاستعانة بمقدمي خدمات التعهيد، يجب تقييم المخاطر المقابلة وتضمينها في برامج اختبارات التحمل على مستوى البنك منفرداً وعلى مستوى المجموعة المصرفية ككل، مع مراعاة تقييم خطط الطوارئ واستمرارية الأعمال وكذا خطط التعافي الخاصة بمقدمي خدمات التعهيد في ضوء نتائج اختبارات التحمل بهدف تقييم مدى فاعلية التواصل معهم، مع ضرورة التأكيد على توافر البيانات اللازمة لإدارة الأزمات واستمرارية الأعمال.

٤-١٣ يتعين قياس تأثير اختبارات التحمل على بعض المؤشرات المالية لدى البنك مع مراعاة أن تتناسب مع نوع الاختبار، والهدف منه، وأنواع المخاطر محل الاختبار، والإطار الزمني للتطبيق، لتشمل على الأقل ما يأتي:

٤-١٣-١ قيم الأصول والالتزامات.

٤-١٣-٢ الأصول محل الاضمحلال، ودرجة التصنيف الائتماني، وكذا نسبة الديون المعدومة إلى إجمالي القروض غير المنتظمة.

٤-١٣-٣ صافي الأرباح أو الخسائر وتأثيرها على المركز المالي للبنك.

٤-١٣-٤ النسب المقررة لكفاية رأس المال والسيولة.

٤-١٣-٥ فجوات السيولة الجارية والتراكمية والفجوات التمويلية (أخذاً في الاعتبار الحدود القصوى لتلك الفجوات كنسبة من إجمالي الالتزامات).

٥-اختبارات التحمل وفقاً لأنواع المخاطر

يتعين أن تتضمن اختبارات التحمل المخاطر التي قد يتعرض لها البنك وتقييم المخاطر التالية كحد أدنى وتضمينها بالتقرير الخاص ببرامج التحمل المُقدم إلى البنك المركزي (على النحو المُشار إليه بالبند ٩):

٥-١ مخاطر الائتمان ومخاطر الطرف المقابل:

يتعين على البنك استخدام عدة مستويات من الصدمات عند تطبيق سيناريوهات اختبارات التحمل بهدف تقييم مخاطر الائتمان ومخاطر الطرف المقابل لدى البنك، بدءاً من اختبارات الحساسية (التي تعتبر أقل تعقيداً) حتى اختبارات السيناريوهات، على سبيل المثال:

٥-١-١ سيناريوهات ترتبط بظروف السوق (مثل حدوث ركود أو كساد اقتصادي حاد والذي قد يؤثر سلباً على جودة المحفظة الائتمانية).

٥-١-٢ سيناريوهات على مستوى عملاء البنك (مثل اخفاق أكبر عملاء الائتمان المؤثرين لدى البنك).

٥-١-٣ سيناريوهات على مستوى القطاعات الاقتصادية المؤثرة أو المناطق الجغرافية التي تتركز بها أنشطة البنك.

٥-١-٤ سيناريوهات ترتبط بالقيمة الحالية لأصول وضمانات عملاء البنك، أخذاً في الاعتبار العوامل التي قد تؤثر سلباً عليها مثل تدهور التصنيف الائتماني للمقترض أو الانخفاض الحاد في السيولة أو التغيرات في عوامل السوق (أسعار الصرف وأسعار العائد .....).

٥-١-٥ السيناريوهات المجمعة المُعدة لتقييم مدى جودة محفظة الائتمان، على أن يتم تقدير حجم الخسائر المتوقعة الناتجة عن تلك السيناريوهات.

٥-٢ مخاطر السوق:

٥-٢-١ تتضمن اختبارات التحمل الخاصة بمخاطر السوق على سبيل مثال لا الحصر: الخسائر الناتجة عن التغيرات السلبية في القيمة الحالية لمراكز الاستثمارات المالية للبنك من الأسهم وأدوات الدين نتيجة التغير في أسعار الصرف وأسعار العائد، على أن تشمل تلك الاختبارات الأدوات المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر، وتلك المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر.

٥-٢-٢ يتعين تطبيق سيناريوهات شديدة الحدة، ومنها على سبيل المثال قياس أثر التغيرات الاستثنائية في أسعار أو عوامل السوق، ونقص السيولة في السوق، واخفاق أكبر المشاركين في السوق، أخذاً في الاعتبار الارتباط بين الأسواق المختلفة، والتغيرات السلبية الناتجة عن تلك الارتباطات عند إجراء الاختبار.

٥-٣ مخاطر السيولة:

٥-٣-١ تهدف اختبارات التحمل الخاصة بمخاطر السيولة إلى تقييم قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته الحالية والمستقبلية.

٥-٣-٢ يجب أن تشمل اختبارات التحمل عوامل مخاطر السيولة المرتبطة بالأصول والالتزامات، والالتزامات العرضية والارتباطات، كما يجب أن تتضمن نقاط الضعف في هيكل التمويل لدى البنك على مستوى الآجال المختلفة ومعدل سحب الودائع في الظروف العادية والذي قد يتفاقم في ظل ظروف الضغط، والتركز في مصادر التمويل، والعملة المقوم بها الأصول والالتزامات والتي قد تعكس مخاطر التحويل وصعوبة التسييل.

٥-٣-٣ يتعين على البنك إعداد السيناريوهات التالية لدى إجراء اختبارات التحمل، وكذا إعداد سيناريو يجمع بين الاثنين معاً:

٥-٣-٣-١ **سيناريوهات داخلية مرتبطة بالبنك منفرداً والمجموعة المصرفية ككل** (مثال: زيادة نسبة القروض المتعثرة، تآكل قاعدة الودائع، انخفاض قيمة الضمانات، تدهور التصنيف الائتماني للبنك وما يصاحبه من ارتفاع تكلفة التمويل، اخفاق أكبر عميل على مستوى مصادر التمويل أو التدفقات النقدية الداخلة).

٥-٣-٣-٢ **سيناريوهات خارجية مرتبطة بظروف السوق** وتفترض تأثر عدد من البنوك أو القطاع المصرفي أو النظام المالي بأكمله (مثال: التدهور في أسواق التمويل، أو انخفاض درجة التصنيف الائتماني للدول التي تتركز بها أنشطة البنك، الانكماش الاقتصادي مع تزايد حالات عدم السداد، عدم توافر السيولة بسوق الإنتربنك، أو التغيرات غير المواتية في أسعار الصرف وأسعار العائد).

٥-٣-٤ يجب أن تتضمن الاختبارات مجموعة من الافتراضات السلوكية لعملاء البنك من المودعين والمقترضين، أو الأطراف الأخرى لمصادر التمويل.

٥-٣-٥ يتعين على البنك لدى إجراء اختبارات التحمل الخاصة بمخاطر السيولة استخدام آجال زمنية مختلفة تبدأ من اليوم التالي، وحتى سنة بحد أدنى، كما يمكن إجراء اختبارات قصيرة الأجل على أوضاع السيولة خلال يوم العمل الواحد.

٥-٣-٦ يُمكن للبنك اســـتخدام منهجية صـــافي التدفقات النقدية المتوقعة لتقدير درجة تأثير مخاطر الســـيولة في إطار اختبارات التحمل، وذلك من خلال تحديد الفترة الزمنية التي تظهر الحد الأدنى من صـــافي التدفقات النقدية التراكمية أو التدفقات النقدية السالبة وفقاً للسيناريو المستخدم.

٥-٣-٧ يجب على البنك استخدام نسب السيولة الإلزامية (نسبة تغطية السيولة، ونسبة صافي التمويل المستقر، والحد الأدنى المقرر لمتوسط نسبة السيولة) عند إجراء اختبارات التحمل.

٥-٣-٨ التأكيد على توافر ما يلي لدى إعداد السيناريوهات الخاصة بمخاطر السيولة بالتقرير الخاص ببرامج اختبارات التحمل:

٥-٣-٨-١ سياسات معتمدة من مجلس إدارة البنك تتضمن مستويات المخاطر القصوى والمقبولة للسيولة.

٥-٣-٨-٢ سياسات معتمدة من مجلس إدارة البنك تتضمن مدى إمكانية حصول الشركات التابعة للبنك على السيولة والحدود المقررة لذلك على أن تتوافق مع مستويات المخاطر القصوى والمقبولة للسيولة بالبنك. وفي حالة تجاوز الحدود المقررة يتعين عرض النتائج المترتبة على ذلك وكيفية معالجة تلك التجاوزات على مجلس إدارة البنك.

٥-٤ مخاطر التشغيل:

تتضـمن اختبارات التحمل الخاصـة بمخاطر التشـغيل اعداد سـيناريوهات لقياس المخاطر المرتفعة التي قد تواجه البنك نتيجة وجود أوجه قصـور قد تنشـأ عن اخفاق العمليات الداخلية، أو الأفراد، أو الأنظمة، متضـمنة مخاطر تكنولوجيا المعلومات والمخاطر القانونية، أو الأحداث الخارجية مثل الهجمات السيبرانية، أو الاعتماد على مقدمي خدمات التعهيد للقيام ببعض أعمال البنك ذات الأهمية، إلى جانب وسـائل الاحتيال الداخلية أو الخارجية، والتي قد تؤثر على كافة منتجات وأنشطة البنك أو قدرته على استمرارية تقديم منتجاته.

٥-٥ مخاطر التركز:

يتم تقييم مخاطر التركز في إطار اختبارات التحمل على مسـتوى التوظيفات لدى الأطراف المقابلة للبنك (يشـمل ذلك العميل الواحد، العميل الواحد والأطراف المرتبطة به، الأطراف ذوي العلاقة بالبنك والأطراف المرتبطة بهم)، وكذلك أنواع التسـهيلات الائتمانية والتركز في الجدارة الائتمانية للعملاء، والتركز في الآجال، والتركز في العملات المحلية والأجنبية، والتركز في الودائع، ومنتجات البنك، والصـناعات والقطاعات الاقتصـادية، والمناطق الجغرافية، والدول والمراسلين، ومقدمي خدمات التعهيد.

٥-٦ مخاطر أسعار العائد للمراكز المحتفظ بها لغير أغراض المتاجرة:

تتضـمن اختبارات التحمل الخاصـة بمخاطر أسـعار العائد اعداد سـيناريوهات لقياس المخاطر التي تنشـأ عن التحركات غير المواتية في أسعار العائد السائدة في السوق خلال فترة زمنية معينة والتي قد تؤثر سلباً على ربحية البنك و/أو القيمة الاقتصـادية لحقوق الملكية لديه وبالتالي مركزه المالي، وتتعلق هذه المخاطر بالمراكز المدرجة بالمحفظة لغير أغراض المتاجرة.

وبالإضافة إلى المخاطر السابق ذكرها، يتعين مراعاة أية مخاطر أخرى يراها البنك ذات أهمية لدى اجراء اختبارات التحمل، كمخاطر العدوى والانتشار السريع، أو مخاطر السمعة، أو المخاطر الناتجة عن تقديم منتج أو خدمة جديدة، أو مخاطر الالتزام، أو مخاطر النماذج، أو المخاطر الاستراتيجية، أو مخاطر التغيرات المناخية.

٦-اختيار السيناريوهات والمنهجيات

٦-١ يتعين على البنوك إجراء اختبارات السيناريوهات الافتراضية لتغطية أية تغيرات لم يتم تضمينها لدى إجراء اختبارات السيناريوهات التاريخية، كما يتعين لدى اجراء تلك الاختبارات - سواء اختبارات السيناريوهات التاريخية أو الافتراضية - مراعاة التدرج من حيث درجة حدة السيناريوهات متضمنة الافتراضات الأساسية المتعلقة بحجم الصدمات والارتباطات بين عوامل المخاطر الناتجة عن تلك الصدمات.

٦-٢ يتعين لدى إعداد السيناريوهات مراعاة التغيرات التي تطرأ على حجم البنك ومدى تعقد أنشطته وأية عوامل أخرى، بالإضافة إلى ما يأتي:

٦-٢-١ يتعين على البنك إجراء اختبارات التحمل قبل اصدار منتجات جديدة أو الدخول في مساهمات جديدة أو فتح فروع خارجية، وتقييم المخاطر التي قد تنشأ لتحديد الآثار السلبية المحتملة وما قد يؤثر على الإطار العام للمخاطر.

٦-٢-٢ يتعين أخذ نتائج تلك الاختبارات في الاعتبار لإجراء التعديلات اللازمة على برامج اختبارات التحمل القائمة.

٦-٢-٣ يجب إبلاغ مجلس الإدارة على الفور إذا أسفر التقييم المُشار إليه أعلاه عن وجود مخاطر جوهرية، ليتم أخذها في الاعتبار عند اتخاذ القرارات الاستراتيجية خاصة فيما يتعلق بأي تعديل محتمل في مستويات المخاطر القصوى والمقبولة، وإخطار البنك المركزي بتلك القرارات.

٦-٣ يُمكن استخدام النماذج الداخلية الخاصة بحساب متطلبات رأس المال - لأغراض البنك الداخلية - في إعداد سيناريوهات اختبارات التحمل، كما يجوز للبنوك القيام بتصميم وتنفيذ نماذج داخلية خاصة بإجراء اختبارات التحمل، على أن تستوفى هذه النماذج المتطلبات الآتية:

٦-٣-١ أن تتضمن المخاطر الجوهرية التي يتعرض لها البنك والارتباطات بين عوامل المخاطر.

٦-٣-٢ أن تكون موثقة بطريقة شاملة وواضحة من حيث مصادر البيانات، والبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات، والافتراضات، والمدخلات والمخرجات، والعلاقات المتبادلة والارتباطات بين عوامل المخاطر.

٦-٣-٣ أن يتم مراجعتها بشكل دوري ومستقل بما يضمن إعادة النظر في الافتراضات المستخدمة في ضوء التحركات غير المواتية والصدمات التي قد يواجهها البنك.

٧-مراجعة وتقييم برامج اختبارات التحمل

تُعد عمليات المراجعة والتقييم لبرامج اختبارات التحمل ضرورية لدعم فاعلية إدارة المخاطر، لذا يتعين على قطاع المخاطر بالتنسيق مع قطاع المراجعة الداخلية بالبنوك القيام بالآتي:

٧-١ تقييم مدى كفاءة وفعالية تطبيق الإطار العام لبرامج اختبارات التحمل بشكل دوري، والمنهجيات المستخدمة، ومدى حدة السيناريوهات والافتراضات المطبقة، وأنواع المخاطر، ونظم الحوكمة الخاصة باختبارات التحمل.

٧-٢ تقييم وتحديث خطط الطوارئ واستمرارية الأعمال وخطط التعافي بشكل دوري في ضوء نتائج اختبارات التحمل.

٧-٣ تقييم مدى كفاءة وفعالية برامج اختبارات التحمل على أساس كمي من خلال تقييم مدى جودة البيانات ودقتها، وكذا السيناريوهات والافتراضات المستخدمة، وعلى أساس نوعي من خلال تقييم أهداف الاختبارات، ومتطلبات الحوكمة، والأنظمة المستخدمة في إعداد الاختبارات وأساليب تطويرها.

٧-٤ تحديث الإطار العام لبرامج اختبارات التحمل وكذا مراجعة وإعادة تقييم تلك البرامج بصفة دورية مرة سنوياً كحد أدنى أو كلما تطلب الأمر، أخذاً في الاعتبار ما قد تقتضيه بعض الأحداث وظروف السوق من إجراء عملية تقييم فورية وشاملة لبرامج اختبارات التحمل خلال العام، على أن يتم توثيق إجراءات وعمليات المراجعة والتقييم.

٧-٥ تحسين سيناريوهات وافتراضات اختبارات التحمل والمنهجيات المستخدمة، من خلال إجراء عمليات مراقبة فعالة للسوق بالاطلاع على أفضل الممارسات والأساليب المطبقة المتعلقة بتقييم الظروف غير المواتية المحتمل حدوثها، وتقييم مدى تأثيرها على البنك.

٧-٦ تقييم فاعلية الإجراءات التصحيحية بشكل دوري وقابلية تنفيذها في ضوء الاختبارات والسيناريوهات التي تم إجرائها.

٨- متطلبات الحوكمة فيما يخص برامج اختبارات التحمل

٨-١ دور مجلس الإدارة:

يقع على عاتق مجلس إدارة البنك مسئولية الإشراف على مدى فاعلية تطبيق برامج اختبارات التحمل، من خلال ما يأتي:

٨-١-١ التأكد من توافر برامج اختبارات تحمل شاملة تغطي كافة أنواع المخاطر التي قد يتعرض لها البنك، والتأكد من تطبيقها على مستوى البنك منفرداً والمجموعة المصرفية ككل.

٨-١-٢ اعتماد السياسات الخاصة ببرامج اختبارات التحمل التي يتم اعدادها من قبل قطاع المخاطر، وكذا أية تغيرات أو تطورات هامة يتم إدخالها على تلك البرامج، والتأكد من الالتزام بها، بالإضافة إلى التأكد من تعميم تلك السياسات لتعزيز ثقافة إدارة المخاطر على مستوى البنك.

٨-١-٣ التأكد من توافر البنية الأساسية من أنظمة معلومات ملائمة وكوادر بشرية مؤهلة لإجراء اختبارات التحمل وإعداد التقارير الخاصة بها.

٨-١-٤ التنسيق مع الإدارة العليا من خلال لجنة المخاطر بشأن مدى تغطية كافة أنواع المخاطر التي قد يتعرض لها البنك وملاءمة عدد السيناريوهات والافتراضات المستخدمة والموثقة.

٨-١-٥ تحديد مستوي المخاطر المقبول للبنك وفقاً لاختبارات التحمل المُعدة، ويتم ذلك من خلال ما يأتي:

٨-١-٥-١ التوجيه بالحصول على كافة المعلومات اللازمة لإجراء اختبارات التحمل.

٨-١-٥-٢ طلب رفع تقارير بصفة منتظمة لعرض النتائج الرئيسية التي أظهرتها اختبارات التحمل ومدى تأثيرها على مستوى المخاطر بالبنك.

٨-١-٥-٣ استخدام نتائج اختبارات التحمل كأحد مدخلات عملية اتخاذ القرارات الاستراتيجية.

٨-١-٥-٤ اعتماد سياسة المخاطر ومراجعتها بصفة دورية.

٨-١-٦ التنسيق مع الإدارة العليا لاتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة بشأن ما أسفرت عنه نتائج برامج اختبارات التحمل.

٨-٢ دور الإدارة العليا:

يقع على عاتق مسئولي قطاع المخاطر بالبنك بالتنسيق مع مسئولي القطاعات المعنية اعداد ومتابعة تنفيذ برامج اختبارات التحمل، وذلك على النحو الآتي:

٨-٢-١ مراجعة برامج اختبارات التحمل وكذا تحديد السيناريوهات المحتملة التي قد تؤثر على أنشطة البنك واستمرارية أعماله، على أن تكون واضحة وموثقة.

٨-٢-٢ المشاركة في تنفيذ وتطوير سياسة تخفيف المخاطر، وكذا اتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة في هذا الشأن.

٨-٢-٣ اتاحة المعلومات والبيانات والتقارير الهامة على المستوى الكمي والنوعي في التوقيت المناسب لمجلس الإدارة لدعم عملية اتخاذ القرار.

٨-٢-٤ توفير البنية الأساسية من أنظمة معلومات ملائمة وموارد بشرية مؤهلة لإجراء اختبارات التحمل بالإضافة إلى البرامج التدريبية اللازمة لرفع كفاءة المسئولين عن اعداد اختبارات التحمل.

هذا، مع التأكيد على وجود اتصال فعال ومستمر بين مجلس الإدارة والإدارة العليا بشأن اختبارات التحمل والسيناريوهات والافتراضات التي يتم تقييمها، على أن يتم رفع تقارير بصفة ربع سنوية تعكس نتائج اختبارات التحمل المُعدة من قبل الإدارة العليا إلى لجنة المخاطر للموافقة عليها وعرضها على مجلس الإدارة للاعتماد.

٩- متطلبات البنك المركزي المصري فيما يتعلق باختبارات التحمل

يتعين على البنوك موافاة البنك المركزي المصري – قطاع الرقابة المكتبية – بالتقرير الخاص بعملية التقييم الداخلي لرأس المال متضمناً التقرير الخاص ببرامج اختبارات التحمل وفقا للمتطلبات الواردة بهذا البند على أن يتم ذلك بشكل سنوي وذلك خلال مدة أقصاها ٩٠ يوم من تاريخ انتهاء السنة المالية على أن يتم إبلاغ البنك المركزي المصري بأية تغيرات جوهرية قد تطرأ خلال العام على الإطار العام لاختبارات التحمل، كما يُمكن مطالبة البنوك بتقديم التقرير الخاص ببرامج اختبارات التحمل عن أي فترة زمنية أخرى يحددها البنك المركزي كلما ارتأى ضرورة لذلك. وتقع مسئولية اعتماد التقرير على عاتق مجلس إدارة البنك، أما في حالة فروع البنوك الأجنبية العاملة في مصر فيتعين اعتماده من المدير الإقليمي، وذلك مع مراعاة المتطلبات التالية كحد أدنى:

٩-١ البيانات الأساسية للبنك

يتضمن اسم البنك أو المجموعة المصرفية وأساس اعداد التقرير (على مستوى البنك منفرداً وعلى مستوى المجموعة المصرفية ككل) ومسئولي التواصل بالبنك ووسائل الاتصال معهم.

٩-٢ ملخص التقرير الخاص ببرامج اختبارات التحمل

يتضمن نظرة عامة لبرامج اختبارات التحمل المطبقة لدى البنك، وأهم النتائج والايضاحات التي يتم تناولها تفصيلاً في الأقسام التالية بالتقرير وبما يتوافق مع ماورد بهذه التعليمات.

٩-٣ المتطلبات المتعلقة بإعداد وتصميم برامج اختبارات التحمل

٩-٣-١ يتعين توضيح إجراءات العمل الداخلية التي وضعت لإعداد وتصميم برامج اختبارات التحمل، يشمل ذلك آلية تجميع وتوثيق البيانات، وكيفية التعامل مع نتائج الاختبارات، وكذلك آلية رفع التقارير لمجلس الإدارة واللجان المعنية.

٩-٣-٢ يتعين توضيح خصائص نظم البنية التحتية الخاصة باختبارات التحمل ودورية تحديثها ومدى مرونتها للسماح بتطبيق سيناريوهات مختلفة وجديدة.

٩-٣-٣ يتعين تحديد العوامل أو التطورات الخارجية الناتجة عن تطورات السوق، والتقلبات الاقتصادية، وكذا التحديات التي قد تنشأ عن المخاطر غير التقليدية (مثل المخاطر السيبرانية، والمخاطر البيئية وتغير المناخ، ومخاطر الأوبئة، ...) التي أدت إلى تطوير برامج اختبارات التحمل بشكل عام.

٩-٣-٤ يتعين وصف النماذج الداخلية المستخدمة ببرامج اختبارات التحمل، والغرض منها، ومدى استخدامها، والافتراضات الأساسية (البيانات المستخدمة، والعلاقات المتبادلة والارتباطات بين عوامل المخاطر، ومدى تفصيل المدخلات والنتائج... ...الخ).

٩-٣-٥ بالنسبة للمجموعة المصرفية، يتعين تحديد الأنشطة والمعاملات المشتركة بين الوحدات داخل المجموعة، وكذا يتعين عرض عملية التجميع المطبقة على نتائج اختبارات التحمل في إطار اجراء الاختبارات على مستوى المجموعة المصرفية.

٩-٣-٦ يجب توضيح المنهجية المستخدمة لدى إعداد سيناريوهات اختبارات التحمل، وكذا دورية إجراء تلك الاختبارات.

٩-٣-٧ يتعين عرض التغيرات الجوهرية التي طرأت مقارنة بآخر تقرير معتمد (مع ذكر الأسباب)، فيما يتعلق بتصميم واجراء الاختبارات، ويشمل ذلك المنهجية المستخدمة في وضع الافتراضات، وكذا مدى حدة السيناريوهات وكل ما يؤثر على كفاءة برامج اختبارات التحمل على مستوى البنك منفرداً وعلى مستوى المجموعة المصرفية ككل.

٩-٣-٨ يتعين تحديد ثلاثة سيناريوهات بحد أدنى بما فيها السيناريوهات الأكثر تهديداً للبنك منفرداً والمجموعة المصرفية ككل، وفقاً للمخاطر الرئيسية (الائتمان، السوق، التشغيل، السيولة ، التركز، أسعار العائد للمراكز المحتفظ بها لغير أغراض المتاجرة) وكذا المخاطر الأخرى التي يراها البنك ذات أهمية والتي تم تضمينها في برامج اختبارات التحمل (سواء اختبارات الحساسية أو اختبارات السيناريوهات)، وتوضيح ما إذا كانت اختبارات السيناريوهات مبنية على أساس تاريخي أو افتراضي، وكذا مدى إمكانية حدوث السيناريوهات ودرجة حدتها، على أن يتم إعداد سيناريو مجمع يتضمن المخاطر التي تم أخذها في الاعتبار.

٩-٤ المتطلبات المتعلقة بنتائج برامج اختبارات التحمل

٩-٤-١ يتعين على البنوك توضيح الإجراءات التصحيحية التي تم اتخاذها في ضوء نتائج اختبارات التحمل، بالإضافة إلى الإجراءات التي يُمكن النظر في تطبيقها خلال العام أو الأعوام القادمة، بحسب الأحوال، وخاصة فيما يتعلق بما يأتي:

٩-٤-١-١ تقييم الإطار العام لمستويات المخاطر المقبولة والقصوى على مستوى البنك منفرداً وعلى مستوى المجموعة المصرفية ككل.

٩-٤-١-٢ عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال.

٩-٤-١-٣ عملية إدارة مخاطر السيولة.

٩-٤-١-٤ تقييم خطط الطوارئ واستمرارية الأعمال.

٩-٤-١-٥ التغيرات التي طرأت على استراتيجية البنك، فيما يتعلق بالقرارات الإستراتيجية التي تهدف إلى التخفيف من المخاطر وتعزيز الربحية.

٩-٤-١-٦ التعديلات التي تم تطبيقها فيما يخص الحدود المطبقة على الأنشطة التي تنطوي على مخاطر.

٩-٤-٢ بالنسبة للبنوك التي تنتمي إلى مجموعة، يجب توضيح ما إذا كانت المجموعة قادرة على تقديم الدعم اللازم حال تعرض البنك للضغوط الناتجة عن اختبارات التحمل، كما يتعين توضيح ما إذا كان قد تم إبلاغ البنك المالك/الشركة الأم بنتائج الاختبارات وما أسفرت عنها من نتائج سلبية على رأس مال البنك أو السيولة والتـأكد من مدى الالتزام بتقديم الدعم اللازم في حالة تحقق تلك الضغوط.

٩-٥ المتطلبات المتعلقة بمراجعة وتقييم برامج اختبارات التحمل

يتعين توضيح عملية مراجعة وتقييم برامج اختبارات التحمل من خلال تقديم شرح وافي عما يأتي:

٩-٥-١ السياسات والإجراءات المعمول بها لمراجعة وتقييم برامج اختبارات التحمل.

٩-٥-٢ السيناريوهات والمنهجيات الجديدة التي تم أخذها في الاعتبار في نطاق عملية المراجعة.

٩-٥-٣ الملاحظات والتوصيات التي تم تحديدها من قبل قطاع المراجعة الداخلية أو المراجع الخارجي التي أسفرت عنها عملية المراجعة خلال العام السابق، وكذا خطة البنك التصحيحية بتواريخ مستهدفة.

٩-٥-٤ مدى فاعلية الإجراءات التصحيحية المُتخذة في ضوء الاختبارات والسيناريوهات التي تم إجرائها.

٩-٦ متطلبات الحوكمة فيما يخص اختبارات التحمل

٩-٦-١ يتعين توضيح دور الإدارات المعنية (إدارة المخاطر، إدارة الأصول والخصوم، الإدارة المالية،.. إلخ) والعلاقة بين جميع الأطراف المشاركة في إعداد وتقييم اختبارات التحمل، وكذا فيما يتعلق بالتوصيات والإجراءات التصحيحية المتخذة ومتابعة تنفيذها.

٩-٦-٢ يتعين توضيح آلية رفع التقارير عن نتائج اختبارات التحمل للجان المعنية، وكذا أنواع التقارير التي يتم عرضها على مجلس الإدارة.

٩-٦-٣ يتعين توضيح التغيرات الجوهرية التي طرأت على الإطار الخاص ببرامج اختبارات التحمل، ويشمل ذلك الأهداف الجديدة أو التي تم تنفيذها بهدف تعزيز كفاءة تلك البرامج.

٩-٦-٤ يتعين توضيح خطط الطوارئ واستمرارية الأعمال في ضوء المخاطر الجوهرية التي أظهرتها نتائج اختبارات التحمل، وبحد أدنى فيما يتعلق بمخاطر السيولة ومخاطر التشغيل والمخاطر السيبرانية.

٩-٦-٥ يتعين توضيح نتائج تقييم مدى فاعلية الإطار الخاص بخطط الطوارئ واستمرارية الأعمال، مع إيضاح دورية هذا التقييم، وما إذا كان قد تم إعداد خطط تصحيحية تهدف إلى معالجة ما أسفرت عنه نتائج التقييم الذي تم إجراؤه خلال السنوات الماضية.

هذا، ويُمكن للبنك المركزي مطالبة البنوك بإجراء اختبارات تحمل إضافية بناءً على سيناريوهات وافتراضات محددة، تتفاوت من حيث درجة حدتها ونطاق تطبيقها، بهدف تقييم الملاءة المالية والسيولة لكل بنك والآثار المحتملة على القطاع المصرفي ككل، ليتم اتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة وفقاً لعملية تقييم اختبارات التحمل المُعدة ونتائجها.